

منير إسماعيل: لبنان في السياسات الأوروبية 1840-1861
دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت 2005، 240 صفحة

مراجعة: عبد الرؤوف سنو
الجامعة اللبنانية

تكتسب المرحلة ما بين عامي 1840 و1861 أهمية خاصة في تطور تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. ففي عام 1840، عادت بلاد الشام إلى حظيرة الدولة العثمانية بعد حوالي عقد من الحكم المصري، وبدأ عهد جديد تميز بدخول البلاد في نفق الطائفية لتحل محل الانقسامات الحزبية التي عرفها الجبل في السابق. وبلغت الفتن الطائفية المتتالية ذروتها بالحرب الأهلية سنة 1860، التي مهدت لتدويل الأزمة اللبنانية واعتماد الطائفية في النظام السياسي اللبناني (نظام المتصرفية). هذه التطورات والأحداث، لا يمكن فصلها عن "المسألة الشرقية". إن تقديم الدول الكبرى العون للسلطان العثماني، سياسياً وعسكرياً، لاستعادة سيطرته على بلاد الشام، قابله إصدار الدولة العثمانية مراسيم (التنظيمات) لتحسين أوضاع رعاياها من غير المسلمين ورفع الجزية عنهم والسماح لهم بدخول إدارتها وجيشها، وفوق كل شيء مساواتهم بالمسلمين، أي خلف مواطنة عثمانية. فتسببت التنظيمات باستفزاز مشاعر المسلمين، لسلبها إياهم وضع الأمة "صاحبة السيادة" في المجتمع العثماني، وترافقت مع الاختراق الأوروبي للسلطنة، وتفوق الممل غير الإسلامية اقتصادياً على المسلمين بفعل "الامتيازات" ومبادراتهم الخاصة.

لقد أثرت هذه التحولات على جبل لبنان، الذي كان يعيش حالة اجتماعية دقيقة نتيجة تغير العلاقات الوظيفية للطوائف بفعل التغلغل الأوروبي، فخرجت النزاعات عن إطارها الحزبي الإقطاعي السابق وتحولت الى صراعات دموية طائفية. إن انفتاح مسيحيي لبنان على الغرب اقتصادياً وتحقيهم قفزات على المسلمين بصفتهم وكلاء تجاريين للشركات الأوروبية، وتقبلهم قيمه وثقافته بفعل الإرساليات من جهة، وعدم تجانس التراتبية المقاطعية من جهة أخرى، تسبب في ظهور حسد اجتماعي وتوتر سياسي بين الطوائف. فدخلت البلاد في نفق صراعات طائفية لا نهاية لها: تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين على أساس طائفي عام 1842/1846، واندلاع حرب أهلية عام 1860 تكلفت بتدخل أوروبي وإعادة توحيد الجبل في ظل نظام طائفي – سياسي يقوم على قاعدة التناسب.

منير إسماعيل، الباحث المعروف في تاريخ متصرفية جبل لبنان، شاء أن يؤرخ هذه المرة للبنان " ... بلد المفارقات والتناقضات"، على حد قوله. فاختار الفترة الزمنية من عام 1840 إلى عام 1861 بكل خباياها وخفاياها وإشكالياتها وتعقدياتها، متناولاً إياها في ستة فصول، على الشكل التالي:

- تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين
- الفتنة الطائفية عام 1860

- مشروع دوفرين لتنظيم أوضاع لبنان وسورية
- مشروع تقسيم الجبل إلى ثلاث قائمقاميات
- مسألة "الحكم الأهلي" في وضع نظام لبنان الأساسي
- إعلان النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان (9 حزيران 1861)

يرى إسماعيل أن الفترة بين عامي 1840 و1842 كانت منعطفاً مصيرياً في تاريخ المنطقة ولبنان وتحديداً، إذ شهدت خروج المصريين من لبنان وعودة الحكم العثماني إليه، ودخول النفوذ الأوروبي إلى ذلك البلد عبر تدخل القناصل في السياسة المحلية وتطوير الإرساليات الأجنبية لنشاطاتها. ويشير إلى محاولتين لإعادة ترتيب أوضاع البيت اللبناني، الأولى مساعي الباب العالي لإعادة حكمه المباشر على لبنان، ومعارضة الدول الكبرى ذلك، وإصرار الموارنة، بدعم فرنسي، على إعادة الحكم الشهابي ورفض بطريركهم إقتراحاً فرنسياً لتعيين الأمير سلمان (مسلم) على الإمارة، خشية أن تصبح سابقة يستغلها العثمانيون لأسلمة الحكم في لبنان. وبنجبة هذه التطورات، قررت الدول الكبرى تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين مسيحية ودرزية. ويعتقد إسماعيل أن هذا المشروع كان مكيدة من صنع عثماني، لأنه كان يبعد الشهابيين عن الإمارة ويدخل البلاد في حرب أهلية تجعل من عودة الحكم العثماني المباشر إلى الجبل مطلباً "إنقاذياً".

هل نجح نظام القائمقاميتين؟ يُجيب الباحث على هذا التساؤل بعملية تاريخية منهجية، ويخلص إلى أن هيمنة طائفة على أخرى في بعض مناطق الجبل، وتداخل الطوائف في ما بينها في مناطق أخرى، إلى جانب رفض الموارنة استمرار خضوعهم للمقاطعيين الدروز، كان وراء فشل هذا النظام بعد اعتماده في عام 1842، وبعد محاولة تعويمه في عام 1846 (مشروع شكيب أفندي). لقد شته أحد الدبلوماسيين الفرنسيين نظام القائمقاميتين بمخروط يقع متمائلاً يميناً ويساراً كلما وُضع على رأسه، ويستقر كلما وُضع على قاعدته، مقترحاً إعادة توحيد الجبل وعودة الحكم الشهابي إليه. كان هذا الاقتراح يتعارض مع سياسة الباب العالي ومع مصالح الدول الكبرى.

أدت التناقضات التي أفرزها نظام القائمقاميتين وغزّاه، واستمرار الصراعات بين القناصل الأجانب، إلى بقاء التوتر الطائفي في لبنان على حاله، مما تسبب في اندلاع الحرب الاجتماعية – الطائفية عام 1860. وعن قصد، يتجاهل منير إسماعيل نزول القوات الفرنسية في لبنان، ولا يدخل في تفاصيل نشوء الأزمة، داخلياً وخارجياً، وإنما يحاول رصد نتائجها وتداعياتها. فبحس الباحث، يشتم رائحة التنافس والمصالح الشخصية للدول الكبرى: المشروع البريطاني لضم لبنان إلى خديوية سورية على الطراز المصري تمهيداً لابتلاعها في المستقبل؛ المشروع الفرنسي، الذي يختبئ وراء العمل الإنساني وحماية الموارنة، فيما يهدف إلى إنشاء دولة عربية مشرقية تحت نفوذ فرنسا ينصب عليها الأمير عبد القادر الجزائري؛ المشروع الروسي لإنشاء قائمقاميات ثلاث، من ضمنها واحدة للأرثوذكس كمقدمة لتوسيع نفوذ بطرسبرغ على الأرثوذكس في سورية ولبنان وفلسطين وجعل حمايتها أكثر فعالية. وبطبيعة الحال، فقد رفض الباب العالي رفضاً قاطعاً فصل سورية عن جسم السلطنة. كما عارض الموارنة المشروع البريطاني، خشية أن يذوبوا في "مجموع سوري كبير". ومن ناحيتهما، أيدت بروسيا والنمسا على استقلال لبنان والحفاظ على امتيازاته ضمن المجموع السوري، وكانتا بذلك قريبتين من فرنسا.

كيف اتفقت الدول الكبرى أخيراً إلى وضع "النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان"؟ يشرح منير إسماعيل بكل دقة تفاصيل المناورات الدبلوماسية الفرنسية من وراء الكواليس لإحباط مشروع

سورية الكبرى ومشروع القانمقاميات الثلاث. وقد ساندتها الباب العالي في سياستها هذه. فالمشروع البريطاني كان يفقد السلطنة ولاية عزيزة عليها، فيما يؤدي مشروع القانمقاميات الثلاث إلى إعادة تجربة القانمقاميتين الفاشلة. وقد تمكنت فرنسا من إقناع الدول الأخرى هذا من أن تداخل الطوائف والعائلات في ما بينها في الجبل، يجعل من المستحيل العودة إلى نظام القانمقاميتين. لكن تقاطع المصالح الفرنسية والعثمانية حول مستقبل الجبل كان أنياً. كانت فرنسا تريد إعادة توحيد الجبل تحت أمرة أمير ماروني، في حين أراد الباب العالي إعادة توحيد الجبل، تحت أمرة حاكم عثماني. وإذا كانت فرنسا قد استطاعت أن تحصل على موافقة الدول الكبرى على مشروع توحيد الجبل، إلا أنها فشلت في إسناد حكومته إلى ماروني. وعندما وصل ممثلو الدول الكبرى المجتمعين في القسطنطينية إلى طريق مسدود، عرضت بروسيا تسوية تقوم على إعادة توحيد الجبل تحت أمرة حاكم مسيحي غير لبناني. فأفسح ذلك في المجال أمام الإعلان عن "النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان" في 9 حزيران 1861، والذي وقعه ممثل السلطان جنباً إلى مع سفراء الدول الكبرى. وبذلك، تكرر حق الدول الكبرى في التدخل لدى الباب العالي لضمان تنفيذ بنود "النظام". على أن الأهم والأخطر من ذلك، أن هذا النظام كرّس منذ ذلك الحين الطائفية في النظام السياسي، عبر تشكيل مجلس إدارة الجبل على أساس طائفي.

كتاب منير إسماعيل عمل أكاديمي جاد يستند إلى الوثائق الأساسية في دور المحفوظات الأوروبية واللبنانية، فضلاً عن أرشيف بعض الأسر المحلية. وقد خصص الباحث قسماً من كتابه ليكون ملحقاً يتضمن أهم الوثائق والصور المتعلقة بتاريخ المرحلة قيد الدراسة. كان من المستحسن لو أن المؤلف إسماعيل قدم إلينا تفاصيل أكثر عن المناورات العثمانية والدولية واستهداف الطوائف اللبنانية، خصوصاً مع وجود عدد كبير من الوثائق غير المنشورة في حوزته. لكن، على ما يبدو، قرر أن يقدم إلى القارئ عصاره جهده، تاركاً المجال أمام أبحاث جديدة حول الموضوع.